الصغير في الزكاة والضابط هو ان يكون مما اعتبرناه اولا
وذكر عن مالك ان تربية البنت سبع سنين والابن ثمان سنين
مسئلة واذا تزوج الرجل امراة ولها ولد من غيره فليس
له ان يمنعها من تربيته الا ان يقيم ما ذكرناه من بكفله ولقوم مقامها
في حضانته قال الابهري والمسئلة مبنية على ان لا يكون للصغير
من هو اولى به من امه بعد زوجها لانه اذا المريكن من يكفله
فحضانته واجبة على الام ومتى لم يكفله امه اذا فقد الصغير
الصغير وتلفه وفي تعليق ابي الفوارس قال الشيخ ويجب ان
يكون نفقته من نصيبها الزوج بذلك على الزوج دونها
فصل وفي شرح ابي مصعب ان حضنت ام الولد وانفقت
عليه من غير اذن الحاكم ومن غير اذن الاب والوصي ليس
لها الرجوع الى مال الولد او الى الاب ان كان حيا لانها تكون
متبرعة فصل وفي الكافي وذكرت الحنفية وهو مع
قول اصحابنا ان للبنت المامونة على نفسها ان تترك حيث
شاءت ولا تكون مع ابويها واخيها واختها وعمها وخالها وعمتها
وخالتها فاما اذا كانت محترقة فليتابرها ولا يضمها الى نفسه فاما
المكرم فله الدها ان يضمها اليه ولا يعايرها وكذلك الاخ والعم
فان كان الاخ والعم مخوفين عدلت عند فقد من البنات والبكر اذا
اذا ابنت واجتمع رايها وعقلها فلها ان تزوج حيث شاءت ولا
تكون معها اولياؤها مسئلة ولا يجوز استرضاع الكافرة
الا لضرورة وهو قول الناصر للحق وكل ما ينجس عندنا نجاسة
الكافرة والكافرة اذا كانت نجسة كان لبنها مثلها في النجاسة والنجس
يحرم على الناس اكله مسئلة واذا كانت الحرة تحت عبد فولدت
منه كانت الام اولى بالولد من الاب وان عقل الولد واستغل
بنفسه واطاق الاب فان عتق الاب صار اولى به من الام اذا
بلغ الصبي هذا المبلغ فصل قال طوا اذا طلقها رجعيا
او لا وهي صغار فاراد ان ينقلهم الى البلد الذي وقع فيه عقد
النكاح فلها حكمه على ظاهر اطلاق مع عليه السلام ان الام احق
بالصغير والصغيرة ما لم تتزوج قال ابي ليلى اذا تزوجها بالبصرة
ثم اخرجها فلها ان تنقل الاولاد الى البصرة وهذا قرب مما قاله
الشيخ وحكى لان كونها في بلدها مستحقا في الاكمل وانما نص
عليها الخروج من هناك لمكان التزوج فاذا كان لها حق الحضانة
حصل لها هذا الحق في بلدها وهو مستقر لها ولا ضرر على الصبي في ذلك
لانه يكون فيما بين عشيرته واهله فاذا اراد ان ينقله الى بلد
غريب فليس لها ذلك وحكى لئن كونها هناك لم يكن مستحقا
وعلى الولد في ذلك ضرر لانه سيفصل عن اهله وعشيرته فصل

Copyright © King Saud University